تـــركيـــا فـــي الاستراتيجية العـــراقـــيـــة

م.د حيدر علي حسين *

الملخص :

يمكن تشخيص استراتيجية العراق تجاه دول الجوار وبالذات تركيا عبر ادراك الية توزيع القوة والادوار ومخاطر وفرص الواقع الجديد ومقاربات التعامل والعلاقات ومعادلة التوازن والتفاعل الاقليمية . وبرغم غياب استراتيجية خاصة بسياسته الخارجية نتيجة الظروف والتحديات الداخلية والخارجية ومنها ما يتعلق بتحدي الدور والمكانة والوجود. الا ان ملامح التفكير الاستراتيجي العراقي بدأت ترتسم حيال المنطقة في ظل تأثير القوة العظمى في قرارات السيادة والدور والعلاقات وكذلك تغيير ادوار الفاعلين في البيئة الاقليمية وتحولات السياسة العراقية بعد مدة من التراجع . وتنبع الاستراتيجية من مدركات اساسية لمعطيات الواقع وطبيعة العلاقات ومحددات القدرة والتأثير ومن ثم تأتي الاستجابة لمقومات الواقع ومصادر التأثير على شكل تخطيط محدد يلبي متطلبات كل مرحلة ، وهنا تتحدد استراتيجية البلد التي تستند الى عناصر محددة من قوة وموارد ونظام سياسي وغيرها. وتعد تركيا من بين اهم الاطراف الاقليمية فاعلية وتأثير في الملف العراقي لذا فان التوجه العراقي صوب تركيا اصبح محددا بعوامل ومعطيات الواقع والمستقبل.

ويعالج هذا موضوع استراتيجية العراق وتحديدا توجهات هذه الاستراتيجية ازاء تركيا القوة الاقليمية الفاعلة التي توافر على مجموعة من مقومات القوة جعلتها تظهر كفاعل مهم ومحوري في المعادلة الاقليمية والداخلية العراقية .

*مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية.

Abstract

Can be diagnosed Iraq strategy towards neighboring countries and Turkey in particular through the recognition mechanism of the distribution of power and roles, risks and opportunities the new reality and approaches dealing and relations and the equation of balance and regional interaction. Despite the absence of a strategy for his foreign policy a result of circumstances and the internal and external challenges, including what the role and challenge the status and existence. However, the features of the strategic thinking of Iraq began toward the region in the presence of a great power control decisions and the role of sovereignty, relationships and reshaping the regional alliances according to their vision and their interests as well as change the roles of actors in the environment and regional shifts of Iraqi politics.

Turkey is among the most important regional players in the effectiveness and impact of the Iraqi file, so the trend towards Turkey, Iraq has become a specific data and factors, the reality and the future.

This subject is discussed Iraq strategy towards Turkey, which appears as a regional actors that have a component of the force made it appear important and pivotal actor in the equation and the regional Interior.

المقدمة

يقع العراق جغرافياً وحضرياً في نقطة الاحتكاك المكاني والزماني بين حضارات كبرى هي العربية والتركية والفارسية، كما يقع العراق سياسياً وجغرافيا على حدود منطقة شهدت انقسامات سياسية وصراعات كبيرة اسهمت في تحديد مسار العلاقات والحدود المكانية للعراق وجيرانه. وكذلك شكل الروابط التاريخية للبيئة الاقليمية التي يقع ضمنها .

ودخل العراق بحكم المقومات الجيوسياسية والاقتصادية والاستراتيجية ضمن اهداف الولايات المتحدة الامريكية الساعية الى اعادة رسم خارطة منطقة الشرق الاوسط وترتيب الادوار وتوزيع القوة فيها ، لذا فان حرب عام 2003التي اسقطت النظام في العراق جاءت لتغير الواقع الذي كان سائدا وانماط وسلوك الفاعليين الرئيسيين في البيئة الإقليمية التي يقع العراق ضمن حدودها من خلال تغيير معادلة القوة بإدخال واخراج اطراف فاعلة من مسار القوة والتأثير.

ووفقا لذلك يمكن الحديث عن تأثير العراق في دول جواره بعد الاحداث التي شهدها منذ احتلاله وبالذات تركيا محور الدراسة وذلك لوجود عناصر ترابط كثيرة تربطها بل وتجعلها على سلم اولويات الاستراتيجية العراقية. وبوصفه مركزاً استراتيجياً فعالاً، وعنصرا مربكا للتفاعلات الاقليمية،وكذلك مركزية موقعة بالنسبة الى الشرق الاوسط واهمية ذلك في حسابات المجال الحيوي لتلك المنطقة المهمة فقد اصبح العراق يؤثر في مجاله الحيوي عبر توجهاته السياسية والاحداث التي تجري على ارضه ومخرجاتها.هذه العوامل الاساسية مجتمعة جعلت من العراق بؤرة وساحة لصراعات بين القوى اقليمية ودولية كبيرة . وبسبب من هذه العوامل فان اي تغيير يحدث في العراق سيكون محصلة للصراع والتفاعل بين تلك العوامل والقوى الاقليمية والدولية المرتبطة بها فموقع العراق الاستراتيجي يزيد من تعقيد الامور مع الدول الاخرى.كما إن حالة الترابط في السياسة الدولية بين الدول من حيث توازن القوة وإعادة توزيعها تؤثر في السياسات الإقليمية ، لكون التغيير الذي يحدث في دولة ما تنعكس أثاره على دول المنطقة عموماً ، وهو أمر ينطبق على العراق الذي يشهد في المرحلة الراهنة تغييراً معقداً تجد فيه دول الإقليم تهديداً لها خصوصاً وانه حدث بفعل تدخل قوة كبرى خارجية لها إستراتيجية تتقاطع مع عدد من الدول الإقليمية وتؤثر عليها في المدى البعيد.

إن ما سيؤول اليه الوضع في العراق لن يحدد نمط الحكم الذي سيسود أو حتى مستقبله كدولة فحسب ، بل سيسهم وبفاعلية في صياغة شكل المنطقة برمتها ويترك أثرا فاعلاً لا على

التوازنات الإقليمية السائدة فحسب ولكنه سيمثل مفصلاً محورياً حاسماً في تحول منحنى وتراتبية القوى في النظام الاقليمي ومدى تأثير ذلك في النظام الدولي .

وتعد المخرجات الناجمة عن أحداث وتداعيات العراق بمثابة مدخلات اضطرارية للتأثير والتأثر للدول المحيطة التي تسعى من خلال الساحة العراقية إلى تحسين شروط تعاملها سلباً أو إيجابا مع الولايات المتحدة إما لضمان مصالحها أو لحماية أمنها القومي.

وبوجود هذه المعطيات فان للعراق اهداف ومصالح يسعى الى تحقيقها عبر صياغات استراتيجية وسياسة خارجية متسقة مع اهداف وتوجهات البلاد في ظل محددات وتحالفات متشابكة وعلاقات متداخلة تؤثر بعضها بالبعض.

وتنبع الاستراتيجية من مدركات اساسية لمعطيات الواقع وطبيعة العلاقات ومحددات القدرة والتأثير ومن ثم تأتي الاستجابة لمقومات الواقع ومصادر التأثير على شكل تخطيط محدد يلبي متطلبات كل مرحلة ، وهنا تتحدد استراتيجية البلد التي تستند الى عناصر قوة محددة من قوة وموارد وتأثير وغيرها

ويمكن تشخيص استراتيجية العراق تجاه دول الجوار وبالذات تركيا عبر ادراك الية توزيع القوة والادوار ومخاطر وفرص الواقع الجديد ومقاربات التعامل والعلاقات ومعادلة التوازن والتفاعل الاقليمية . وبرغم غياب استراتيجية خاصة بسياسته الخارجية نتيجة الظروف والتحديات الداخلية والخارجية ومنها ما يتعلق بتحدي الدور والمكانة والوجود ، الا ان ملامح التفكير الاستراتيجي العراقي بدأت ترتسم حيال المحيط الاقليمي في ظل وجود قوة عظمى تتحكم بقرارات السيادة والدور والعلاقات وتعيد صياغة التحالفات الاقليمية على وفق رؤيتها ومصالحها .

وتعد تركيا من بين اهم الاطراف الاقليمية فاعلية وتأثير في الملف العراقي . لذا فان التوجه العراقي صوب تركيا اصبح محددا بعوامل ومعطيات الواقع والمستقبل .

وتنبع اهمية هذا الموضوع كونه يعالج موضوع استراتيجية العراق وتحديدا توجهات هذه الاستراتيجية ازاء تركيا وكذلك التعرف على شكل التحرك الاستراتيجي العراقي صوب الجارة الشمالية بعدها قوة مهمة ومركزية في المنطقة الى جانب عده موضوعا لم يحظى بالدراسة الكافية نتيجة لمسببات اهمها غياب التحرك والتفكير الاستراتيجي الواضح للعراق طوال المرحلة الماضية.وينطلق البحث من اشكالية محددة تدور حول فكرة اساسية هي ان للعراق كباقي الدول تخطيط استراتيجي وان كان غير ملموس كحال غيره في دول الجوار الا ان الدراسة عن كثب توضح الية واهداف

التحرك الاستراتيجي للعراق.ويستند البحث الى فرضية اساسية مفادها ان تركيا تحتل مكانة مهمة على سلم اولويات الاستراتيجية العراقية وتنبع هذه الاهمية من مقومات ومعطيات تمتلكها تركيا تتمثل بتأثير المكانة وحجم والنفوذ والفعل والاداء السياسي والمكانة الاقتصادية وعلاقاتها الدولية والبعد الامني الاقليمي .لذا لابد من القول ان العراق يضع تركيا ضمن مدركات التوجه الاستراتيجي المبني على اعتبارات جيوسياسية واقتصادية وامنية .

لقد تمت معالجة الموضوع بصورة مركزة لكن بطروحات دقيقة عبر محاور ثلاثة توزعت بالتسلسل بين دراسة موقع العراق في معادلة التوازن الاستراتيجي وكذلك موضوع العراق وعمقه الاستراتيجي المتمثل بتركيا ومن ثم تم تسليط الضوء على دائرة التحرك الاستراتيجي العراقي تجاه تركيا. وتبنت الدراسة منهجية مركبة تستند الى الوصف والتحليل عبر منهجية الوصف التحليلي التي تعالج الموضوع عبر وصف الاحداث والوقائع ومن ثم التحليل الدقيق الذي يحاكي المعطيات الراهنة والمستقبلية .

المحور الاول .. العراق .. رؤى إستراتيجية لمعادلة التوازن الاقليمي

يحيط بمفهوم الاستراتيجية غموض في ادراكه ، لاسيما وان بعدا فلسفيا يكتنفه ، لذلك تعددت النظرة الى هذا المفهوم تبعا لتعدد وتنوع اختصاص الباحثين .وثمة توصيفات عديدة لاستراتيجية الدولة الخارجية غير ان اكثرها واقعية هو الذي يعدها الية تحرك الدولة تجاه محيطها او دول اخرى والذي يكون نابعا من تصور ورؤى ومعطيات سياسية واقتصادية وجيوسياسية . وعلى ضوء هذه المعطيات يمكن ان ترسم الدولة انماط تحركها ومقومات أداءها من حيث القدرة على التأثير في محيطها الخارجي.

ولكي تتشكل صورة السياسة الخارجية لبلد ما على نحو واضح المعالم لابد ان تؤخذ بنظر الاعتبار جملة من العوامل التي تتظافر فيما بينها لإخراج هذه الصورة ومن ثم اسباغ عليها صفات القوة والمنعة أو الضعف والانكسار. ومن اهم هذه العوامل الحجم العام للدولة والقوة الاقتصادية و التقدم التكنولوجي و القوة العسكرية والنظام السياسي الحاكم[1].

وبالنسبة للعراق محور الدراسة فان غياب رؤية استراتيجية وخريطة للسياسة الخارجية جعل هذه السياسة تعيش ردود افعال متباينة جعلت العراق يفقد جزء كبير من مقومات الفعل الخارجي ويصبح الحلقة الاضعف في الاستقطابات الاقليمية تتقاذفه رياح الصراعات الدولية وتقاطعات الحروب المناطقية.

وتشير التطورات الحاصلة في المنطقة، وبالتحديد في العمق الاستراتيجي للعراق والتفاعلات الجارية والسياقات التي تجري في إطارها الى مدى عمق المتغيرات الجارية في متضمنات الاستراتيجيات الدولية والإقليمية في مرحلة مهمة يتشكل في اطارها النظام الدولي .

فالتركيبة الجيوسياسية التي عليها المنطقة اليوم لم تعد مجدية من حيث استمرار التحالفات الاقليمية و طبيعة التوازنات التي غيرت طبيعة الرؤى التفاعلات السياسية والاقتصادية والامنية بالشكل الذي جعل العراق محور تجاذبات و صراع إيرادات تسعى الى بلورة خارطة تحالفات اقليمية تقوم على اسس متشابكة من المصالح المتصادمة والمتصارعة والمجتمعة ايضا .

وبالاستناد الى هذا الطرح فان ملامح الاستراتيجية العراقية تجاه تركيا يمكن ان تتحدد ضمن اطار معين هو:

1. الاستفادة من التغييرات والتطورات السياسية التي تشهدها المنطقة، ومحاولة التأثير بها وبأبعاد متعددة .
2. السعي نحو امتلاك مقاليد المساومة والمبادرة تجاه تركيا والتحرك من اجل المشاركة في صياغة التركيبة الجديدة للتحالفات من خلال بناء موقف داخلي قوي يسمح بالانطلاق وبفاعلية نحو الخارج.
3. المشاركة في اعادة هيكل التحالفات الاقليمية من خلال امتلاك عناصر التأثير
4. الاستفادة من الظروف الدولية وتغيير موازين القوى والاستفادة من اختلاف مكانة تركيا في الاستراتيجية الامريكية .

والى جانب تقوية وتعزيز العلاقات ضمن بيئة جيواستراتيجية متقاربة ومحددة ، فان محاور الاستراتيجية العراقية تجاه تركيا يمكن ان تسير في اتجاهات معينة لعل الاهم منها الجانب الأمني، وموضوع المياه، والعلاقات الاقتصادية، وموضوع الاكراد[2].

المحاور المذكورة تقع ضمن ما يحتاجه العراق من الأتراك، فالجانب الأمني يأتي في مقدمة قائمة الضرورات العراقية الملحة. والدور التركي في هذا الجانب لا يتأتى من التأثير الفعلي للأتراك في الحالة الأمنية في العراق، بل يتأتى من الدور الذي يمكن لتركيا أن تقوم به اذا ما اقتنعت بذلك، فالأتراك لا يغذون أية أطراف مسلحة في داخل العراق، بل أن الطرف العراقي الذي يرتبط بعلاقات متميزة بتركيا (الجبهة التركمانية العراقية) موضوع تحت شرط تركي يتمثل بالالتزام بالنهج السياسي السلمي. أذن الأتراك ليس لديهم الكثير مما يستطيعون تقديمه أنيا لحل معضلة الأمن

العراقية[3]. هذا الى جانب الموقف التركي الواضح في مساندة اطراف معينة مشاركة في العملية السياسية،وان كان تأثيره نسبيا الا انه يمكن ان يصنف ضمن صيغة الصراع الجاري والية بناء المحاور التي تأخذ مداها بشكل جلي على الساحة السياسية الداخلية والاقليمية بشكل عام .

يأتي بعد المحور الأمني محور بأهمية استثنائية للعراق، ألا وهو موضوع المياه، وما يشكله هذا الموضوع من اهمية حيوية بالنسبة للعراق في هذه المرحلة بالتحديد نظرا للإمكانيات وأوراق المساومة التي يمكن ان تضغط بها تركيا على العراق في ملف المياه، وكذلك مسالة الاكراد والعلاقة مع اقليم كردستان في ظل الوضع القائم.

ونظرًا لأهمية العراق الجغرافية والسياسية الذي لا يزال غير مستقر، وعلاقاته الحتمية مع أطراف اقليمية رئيسية وتحديدا تركيا فمن المفترض أن تقرر المصالح طبيعة الاستراتيجية وطبيعة التحالفات الخارجية للعراق إلى حد كبير.

وفي الوقت الحاضر، لا يزال من الصعب جدًا وصف معالم استراتيجية عراقية تجاه دول الجوار او التعرف على مكانة هذه الدول ومنها تركيا في الاستراتيجية العراقية ربما لاستمرار الافتقار الى مذهب محدد للأداء الخارجي واهداف محددة بوضوح. وهذا أمر طبيعي نظرًا لجميع التحديات التي لا تزال تمنع العراق من تحقيق الاستقرار النسبي.

وبالنسبة لمعادلة التوازن الاستراتيجي فان العراق يشكل احد اهم مرتكزات هذه المعادلة بعده محورا جيوسياسيا دوليا وإقليميا فعالا يسهم في "التوازن الاستراتيجي المستقر" في المنطقة التي ينتمي اليها لما امتلكه من ما يعرف "بالبعد البنائي Dimension Structural" سابقا والمتمثل بالقدرات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والحضارية كدولة،وكذلك "البعد السلوكي Dimension Behavioral وما يربطه بمصالح حيوية بالعالم ومرونة وحركة القوى الفاعلة باتجاهه،وكذلك "بعد ألقيم Dimension Valuable فجميع تلك الأبعاد تجعل من العراق محورا لاعبا جيوسياسيا يشكل رقم ذو أهمية ضمن معادلة التوازن في المنطقة[4].

ويمكن القول اذا كان احتلال العراق قد ولد توترا اقليميا ناجما عن ارتفاع سقف الطموحات الأمريكية التي تمثلت "بشرق أوسط كبير" فأن البيئة الاقليمة التي نتجت عن الوضع الذي خلفة الوجود الامريكي في العراق رفع من سقف الطموحات للقوى الاقليمية ، بل حتى للجماعات السياسية والعسكرية المنتشرة في العراق وغيره ، بشكل ادى الى خلق توترات وصراعات يصعب

التحكم بمسارها. فبعض المتغيرات لا تخضع لمنطق المعادلات السياسية التقليدية وإنما تعمل على ارباك هذه المعادلات وخلق معادلات سياسية جديدة[5].

وعند تتبع الخط البياني للتأثير العراقي في معادلة التوازن الاقليمية، نجد ان المتغير العراقي وما نتج عنه ادى الى ايجاد حالة من الترابط الوظيفي بين الاطراف الفاعلة في المنطقة. فبفعل تضاريس البيئة الأمنية الإقليمية سوف تصب السيناريوهات المحتملة لمستقبل العراق في حوض مستقبل دول جواره بشكل او باخر، لذا فمن البديهي أن تشارك الأقطاب الاقليمية في ترتيبات المرحلة الجديدة من اجل تعزيز مصالحها وتقوية مكانتها الدولية اي (التوازن الاستراتيجي المستقر) واستنادا على ذلك تعكف الدول على صياغة إستراتيجية واضحة لضمان التفوق والتقاطع الإقليمي، وينتج عن ذلك مصالح واهداف أساسية مشتركة تتكئ على الاستقرار الإقليمي والمحلي وهذا مفقود في العراق والمنطقة منذ سنوات، وتتسم المصالح بطابع استراتيجي عسكري أو اقتصادي أو اجتماعي وتشير القاعدة الفقهية السياسية إلى أن "المصالح هي التي تحدد القضايا" وهذه قاعدة سياسية اقتصادية تحدد المسارات السياسية والتوازنات ونوع التوازن المطلوب (توازن مركب- توازن بسيط- مرن أو جامد)[6]. ومن الطبيعي ان يؤثر التغيير في العراق على قضايا الأمن والاستقرار ومقومات الأمن السياسية في محيطه الاقليمي، بالإضافة إلى التأثيرات الجانبية في البنية الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية لدول المنطقة حيث يؤدي العراق دورا محوريا في هذا الاتجاه من حيث انه:-

1-يقع في قلب منطقة الشرق الاوسط الكبير ويعدالعامل الرئيس لقياس مدى استقرار المنطقة

2-يشكل العراق بوابة العرب الشرقية والمدخل الرئيس لدول المواجهة (التماس) الاول مع الجانب العربي من ناحية الشرق والشمال اي مع تركيا ايران

3-كما يؤثر وضع العراق بما له من اهمية في المنطقة الممتدة من ايران وحتى مصر،

ولاشك ان احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية اخل بصيغة التوازن التي كانت قائمة بشكل من الاشكال في المنطقة.وبرغم هشاشة وضع هذا التوازن بسبب انحسار وتآكل القدرات العراقية منذ عام 1990 الا ان الوضع تدهور لصالح دول اقليمية استطاعت ان تمد نفوذها بشكل فاعل في المنطقة منها تركيا محور الدراسة [7].

لقد افرز التحول في المعادلة التوازن في المنطقة تداعيات كثيرة ، ليس فقط على المستقبل السياسي للعراق بل على مستوى النظام الإقليمي بمعناه الواسع ليشمل تركيا. فخروج العراق من مسار التوازنات الإقليمية نتج عنه أوضاعا جديدة سواء صعوداً بالنسبة لبعض القوى أو هبوطاً للبعض الأخر، وكباقي الدول فقد تولدت رؤى استراتيجية لدى دوائر صنع القرار العراقي تتجه نحو التأسيس لنظرية في التعامل السياسي مع القوى المحيطة التي تأثر بشكل فاعل في الشأن العراقي ، وعلى وجه الخصوص تركيا. وتنبع هذه الرؤية من عدة معطيات لعل اهمها تأثير الوجود الامريكي ومقدار القوة والتأثير العراقي في التفاعل الاقليمي وكذلك ادراك حجم النفوذ التركي في العراق ، وكذلك الجانب الاقتصادي والمحور الامني .لذا فان التصور الاستراتيجي العراقي لتركيا يسعى لتضمين اي توازن قوى قادم سواء بين الطرفين او اقليميا موقع العراق وتأثيره، خاصة وأن الولايات المتحدة لن تكون مجرد شريك في هذا التوازن فحسب ، وانما ستكون فاعلة في تحديد شكل ونوع ونظام هذا التوازن القائم، باعتبار أنها الطرف المحرك في خارطة التوازن الإقليمي الى جانب القوى الاقليمية التي ستساهم في بناء هيكلية المشهد العراقي المستقبلي[8].

ان ظهور العراق كقوة قادرة على تحريك عوامل التأثير في جيرانه سوف يقود الى تحولات في بيئة توازن القوى الاقليمية التي اصبحت الولايات المتحدة وقوى اخرى شركاء فيها وهذا بطبيعة الحال سيولد حالة عدم استقرار داخلية واسعة النطاق. حيث سوف تحفز هذه المتغيرات انتشار فوضى اقليمية وتضاربا في المصالح الاستراتيجية للأطراف الفاعلة على الداخلة في آلية التفاعل[9].

ويمكن القول إن تعدد مراحل الصورة التي تشكل فيها المشهد العراقي حتى ارتسم في صورته الجديدة من وضوح الخطوط المهمة ،وإذا كان مشهد الصورة العراقية يتشكل بمحيطه،فان القراءة الجغرافية الإقليمية والمناطقية للعراق بعد التغيير تحيلنا إلى تغيير آخر في مشاهد الصور الاستراتيجية لمصالح العراق واهدافه في محيطه .

المحور الثاني .العراق وتركيا والعمق الاستراتيجي

إن أهم عنصر يمنح النظريات الإستراتيجية صفة البقاء والديمومة هو الإدراك التاريخي والجغرافي وهما معطيان ثابتان لدى الدولة والمجتمع ويمثلان مركزا لكل مقاربة إستراتيجية.وبمعنى أكثر تفصيلا فأن دراسة تاريخ وجغرافية الدولة أو المجتمع بعمق مزدوج يشتمل على بُعدي الزمان والمكان.سيمنح قدرة الادراك بعداً أكثر شمولية ووضوح فبينما يحقق العمق التاريخي الذي سيقيم

التواصل بين الماضي – الحاضر – المستقبل، القدرة على إدراك الواقع المعاش داخل البُعد الزماني، فإنه يوضح من ناحية أخرى تأثير الإدراكات والأنماط السلوكية والذهنيات الإستراتيجية لدى اللاعبين في كل مجالٍ تطبيقي داخل هذا البعد. فالسعي إلى وصف حالة من حالات العلاقات الدولية الراهنة دون النفوذ إلى عمقها التاريخي، يُشبه إجراء تحليل سيكولوجي لشخص ما مع تجاهل مشتملات ذاكرته، وعلى هذا النحو فمن غير الممكن توفر القدرة على فهم تحليل للأزمات الراهنة ورسم منظور مستقبلي ضمن إستراتيجية مستمرة [10]. اما العمق الجغرافي فيكشف عن الاستمرارية المكانية للدولة أو المجتمع محل الدراسة، ويقدم توصيفًا للساحة الإستراتيجية التي يجري فوقها التأثير المتبادل. والرؤية الإستراتيجية الشاملة تقوم على الجمع بين تحليل كل من العمق التاريخي القادر على إقامة الارتباط بين الماضي – الحاضر – المستقبل، وبين تحليل العمق الجغرافي القادرٌ على إقامة تواصلية سليمة بين المقاييس الداخلية – والإقليمية – والدولية. وفي هذا فإن العناصر الجيوثقافية والجيوسياسية والجيواقتصادية التي تُشكل أرضية العمق الاستراتيجي لدولة ما تكتسب أهميتها في تشكيل هذه الرؤية

ولهذا فإن التوجه الاستراتيجي الأساسي الذي سيدعم تجديد هذه الذهنية الإستراتيجية هو أن يحُل التكامل ذو الطبيعة الجيوثقافية والجيوإستراتيجية محل التمييزات التصنيفية [11].

إن العراق وهو أحد الدول المحورية التي تقع في مناطق التقاء الخطوط الاستراتيجية مضطر للدخول في عملية تجديد شاملة في سياسته الخارجية بعد التحولات الكبيرة التي شهدها [12].

وفي فترة تشهد أزمات حضارية مكثفة وتنشغل فيها البشرية بإعادة تأسيس قيمها، وتسعى لإعادة اكتشاف كل موروثاتها الثقافية التاريخية، وكذلك تسعى الدول فيها الى اعادة صياغة توجهاتها ورسم سياساتها بالقدر الذي ينظم علاقاتها ويحفظ مصالحها، فان طبيعة العلاقات وملامحها سوف ترتبط بدرجة عالية بالرؤى المصلحية ومقدار الفائدة المتبادلة او المنفردة بين الدول وهذا يعني ان كل عمليات التدخل والاحتواء والتعاون والصراع والتفاعل بمجمله ستكون مباحة امام صناع القرار في الدول الداخلة في شراكات المصالح والامن والاقتصاد والسياسة وغيرها من الروابط .

وبقدر تعلق الامر بالعراق ومحيطه فان ما يوصف في السطور اعلاه ينطبق بشكل واضح على علاقات العراق وجواره لا سيما تركيا الدولة الفاعلة والتي تمتلك مقاليد التحكم بالعديد من ملفات التأثير والفاعلية في الشأنين الإقليمي والعراقي.لذا فان العراق يتجه نحوه تطبيق سياسات مختلفة

تجاه دول الجوار وذلك نتيجة الظروف الاستثنائية التي يمر بها البلد منذ العام التي وضعته أشبه بمنطقة معتمة تلفها الحيرة والخوف من المجهول، كذلك ما لهذه السياسات من دور في استقطاب توجهات دول المنطقة والتي رفعت من حالة تعددية الآراء لكثير من القضايا التي لم يجد لها حل مناسب والتي هي موضوع خلاف[13].

وبحجمه ومكانته يشغل العراق حيزا كبيرا من مساحة المشاكل ويناور ويتحرك على اوتار حساسة لا يمكن ان يتهاون إزائها ومن الممكن ان تلعب الدول المجاورة بأوراق الطائفية وتأجيج الصراع أكثر مماهو عليه. وبادراك العمق الاستراتيجي فان العراق ينظر الى تركيا كأحد اهم الاطراف الاقليمية تأثيرا في الساحة السياسية الداخلية ، لذلك فان الميل الاستراتيجي العراقي نحو تركيا يرتسم بخطوط حمر متعددة تحدد معالم السياسة الخارجية العراقية ازاء تركيا.

فبعد ان بدأت تداعيات الوضع العراقي بالتأثير الفعلي على تركيا فان ، الاخيرة ادركت اهمية ان تكون لها علاقات متينة تشمل مختلف الملفات مع العراق. اولا لدرء الخطر عنها وثانيا لاحتواء مصادر الخطر وثالثا لتكون عنصرا فاعلا في رسم مسار الاحداث في المشهد العراقي . وهنا تبرز اهمية الرؤية الاستراتيجية التقيمية للواقع الاقليمي ومسار التفاعلات والتوازنات الجارية على مختلف المستويات والتي تؤدي فيه تركيا دورا محوريا في ترتيب الوضع العراقي وجملة التفصيلات السياسية والامنية على خارطة العلاقات مع دول الجوار[14] . إذ إن امتزاج الادراك العراقي والتصور الاستراتيجي بالمعطيات الراهنة ومخرجات البيئة الاقليمية ولدت توجها عراقيا ازاء تركيا يستند الى اهمية الافادة من انعكاس تداعيات الوضع العراقي على الجوار والمفاضلة بين المصالح والادوار والمخاطر وكذلك المراهنة على امكانية التأثير النسبي في ملفات الطاقة والامن في البلدان المجاورة وعلى وجه الخصوص تركيا .

فالعراق يدرك جيدا ان عمقه الاستراتيجي المتمثل بتركيا يمكن ان يتأثر بانفلات كامل للحريق المذهبي والعرقي فيه وهذا معناه شيء واحد هو انفتاح الطريق أمام تقسيم العراق وقيام الدولة الكردية المستقلة، ولو بعد حين، وهذا هو أساس المعضلة التركية، التي محورت مواجهة مشكلة أكرادها وحماية أمنها القومي على منع قيام دولة كردية مستقلة في شمال العراق، من دون أية معالجات جدّية على الصعيد الداخلي التركي[15].لذا فان التوجه الاستراتيجي العراقي تجاه تركيا تحدد بدفع انقرة نحو تأدية دور وان كان محدداً في حماية الوحدة السياسية والجغرافية للعراق والاسهام في تصحيح الخلل في التوازنات بين المجموعات العراقية، كما ان الحكومة العراقية سعت

لان تكون تركيا داعما اساسيا في حماية الإشراف الحصري للحكومة المركزية على ثروات النفط والمصادر الطبيعية الأخرى وكذلك إشراف الحكومة الحصري على المداخل الحدودية للعراق.وان يكون لأنقرة دور مؤثر ولو بقدر محدد في قضية كركوك بالتفاهم بين سكانها. ومساعدة الحكومة العراقية في إنهاء تواجد حزب العمال الكردستاني في شمال العراق[16].

ولابد ان نشير الى ان التوجه الاستراتيجي العراقي صوب تركيا ينبغي ان يراعي عدة حقائق اساسية يمكن ان تكون بمثابة منطلقات نحو بناء منظومة فكرية ترسم ملامح العلاقات مع تركيا من موقع المصالح والقوة لا من منطلق الضعف والاذعان ، فالعراق لا يغفل تحسّس الجانب التركي للتجاهل الأمريكي للدور والمصالح التركية في العراق. فلا حزب العمال الكردستاني قد ضُرب، ولا منعت واشنطن الأكراد من تغيير ديموغرافية المدن العراقية مثار النزاع ولا من تبلور كِيان كردي في الشمال، ولم تحد القوة العسكرية الامريكية من حدة تأجج النزعات المذهبية والعرقية، وفي كل ذلك تأثيرات سلبية كبيرة على تركيا ذات البنية الهشّة ، عرقيا ومذهبيا. بالإضافة الى ذلك فان استراتيجية العراق ازاء تركيا تستند الى عنصر مهم يتمثل بالاستفادة من الرغبة التركية بأداء دور محوري امنيا وسياسيا واقتصاديا في العراق بعد تبني انقرة لسياسة عدم التفرج ازاء الشأن العراقي[17].

وضمن الرؤية الاستراتيجية العراقية للدور التركي فان التوجه ينبغي ان يصب في منع تحول مسار المصالح الاستراتيجية التركية من العمق العراقي الى العمق الايراني المنافس والتقدم نحو تحفيز المصالح التركية عبر اليات المساومة والترغيب وبنفس الوقت زيادة قدرة المناورة من خلال رفع سقف الخيارات العراقية التي تتطلب قوة داخلية داعمة للفعل السياسي الخارجي ودرجة عالية من الاستقلالية التي تحجم الادوار الاخرى وتاثيراتها في صنع القرار السياسي الخارجي. وهنا يمكن القول ان النظرة وادراك اهمية العمق الاستراتيجي التركي بالنسبة للعراق لابد ان يستند الى ارضية سياسية خارجية مستقلة ومتعددة المحاور ومتمتعة بالمبادرة والقرار الذاتي الذي يضع المصالح في قلب التحرك الإقليمي والدولي.

المحور الثالث : دائرة التحرك الاستراتيجي العراقي تجاه تركيا

كان الاحتلال الأمريكي للعراق أحد الأحداث الفاصلة في علاقات هذه الدولة بمجمل دول المنطقة وتركيا تحديدا، فالعراق بأوضاعه بعد الاحتلال وغياب سلطة الدولة فيه مثل مجموعة من

التحديات والفرص الأمنية والسياسية ومحور جذب لسياسات الدول التي إضطرت لتغيير مسار سياستها لحماية مصالحها.

وعند دراسة موضوع تركيا في الاستراتيجية العراقية يجدر التمييز بين ابعاد متداخلة لهذا الموضوع ، الاول بعد خاص متعلق بأهمية العراق ومدى تأثيره في القضايا التركية الداخلية لاسيما ما يتعلق بوجود اقليم كردستان، والأمن القومي التركي، والدور الإقليمي لتركيا. وبعد عام متعلق بدور ووظيفة العراق في مستقبل الترتيبات الاقليمية التي تؤدي فيها تركيا دورا مهما ، وكذلك بعد اخر يتعلق بالتحرك الاستراتيجي العراقي حيال دول المنطقة. وفي هذا الاتجاه نجد ان التوجه الاستراتيجي العراقي اتبع (روح جديدة من الواقعية) في التعاطي السياسي، مع دول الجوار وكانت تركيا من بين هذه الدول ، وكان خط الشروع من خلال الدخول في حوارات مع دول الجوار ومنها تركيا من اجل بناء علاقات متوازنة اساسها التعاون والمصالح بعد حقبة من الفوضى والعزلة ، وهذا ما تطلب التخلي او تغليب الجوانب الاخرى على المقاربات الامنية التي حددت لمدة طويلة نهج السياسة العراقية وتبني إستراتيجية تنشد التوازن .

وبرغم الصعوبات والبطء في تنفيذ اهداف الاستراتيجية الا ان الخطوات التكتيكية التي تبناها العراق تجاه تركيا تبلورت عبر استراتيجية شاملة تحدد الخطوط الاساسية للتقارب الحذر والانفتاح نحو أفق جديد من العلاقات ، عبر التركيز على منطلق اساسي يتمثل بالاندفاع التركي نحو الشرق بعد فترة طويلة من الاهمال [18]. ويدرك العراق جيدا ان الرؤية التركية للعلاقات معه تستند الى مرتكز اساسي يتمثل بالمحافظة على استقرار العلاقات الامنية والاقتصادية . وكذلك الابتعاد قدر الامكان عن التوترات واللجوء الى الحوار لتدارك الازمات التي تهدد سير العلاقات بين الحين والآخر.

ويحدد العراق نقاط اساسية للتحرك الاستراتيجي ازاء تركيا متمثلة بالجانب السياسي والامني والاقتصادي .

1- المستوى السياسي

يقف العراق امام خيارات محددة للتعامل الاستراتيجي مع الجارة الشمالية تركيا تستند على عوامل استغلال الثقل المكتسب من المكانة المهمة في المنظور الاستراتيجي الامريكي الواقعي لوضع اسس علاقات متوازنة تعتمد على المصالح المتبادلة والتعاون المشترك واحترام السيادة

وحسن الجوار والابتعاد عن الضغوط والتدخل وكذلك مغادرة حالة التأزم التي تعتري العلاقات الثنائية. وفي هذا الشأن يسعى العراق الى الاستفادة من اشكالية عدم التوحد وموضوع الولاءات فيما يتعلق بقضية التركمان وهنا لابد ان يتم التركيز في عملية ادارة ملف العلاقات مع تركيا على وضع المكون التركماني ودرجة التأثير التركي في هذا الموضوع فلم تعد قضية تركمان العراق بطاقة رئيسية ممكنة بالنسبة لتركيا في مساعيها لإبقاء كركوك خارج الهيمنة الكردية ، فأوضاع التركمان في كركوك وانقسامهم الطائفي وضعف احزابهم السياسية من حيث التأييد الداخلي وشكل الرهانات التركية التي اخفقت في جمع التركمان في كيان سياسي واحد وشامل ادت الى ان يكون التركمان متكأ ضعيفا لا تستطيع تركيا ان تبني سياستها عليها في شمال العراق ، وهذا ما يعد خيارا يمكن لصانع القرار العراقي توظيفه في التعامل مع الطموحات التركية والعمل على سحب او تقليل تأثير هذه الورقة في التفاعل السياسي العراقي التركي .كما ان التحرك الاستراتيجي العراقي يسعى الى ان تظهر تركيا بمظهر الطرف المحايد الذي يقف بمسافة واحدة من جميع مكونات الشعب العراقي وابعادها عن دائرة التورط في السياسة الطائفية التي تصطبغ بها سياسات الشرق الاوسط والعراق برغم الاشارات التركية الواضحة في هذا الجانب[19]. والاهم من ذلك الوصول إلى مرحلة تقدم فيها تركيا تنازلات على مستوى كركوك والأكراد مقابل ضمان عقد صفقة عراقية إقليمية لصالح الانسحاب الأمريكي وتأمين مصالحها والحصول على شهادة حسن سلوك أمريكية والاعتراف بها كلاعب إقليمي ودولي لتولي ملفات الشرق الأوسط فيما لو نجحت بملف العراق وهذا يعني في المحصلة استعادة مجالها الحيوي التاريخي في مواجهة نفوذ القوى الاقليمية الفاعلة الاخرى . وتسير الرؤية الإستراتيجية العراقية نحو تحييد تركيا ولو بحد معين عن مسار التحالفات السياسية القائمة بين القوى الفاعلة على الساحة العراقية التي تجد فيها القدرة على توظيف الدعم الممكن باتجاه تطوير العلاقات المستقبلية بالصورة التي تضمن مصالح مستقرة ودائمة في العراق . لذا فالملاحظ ان التحرك التركي جاء استجابة لإدراك الفعل العراقي المعاكس بالسعي نحو ايجاد حالة من التوافق حتى وان كان مرحليا بين القوى الرئيسية العراقية والدفع بها نحو تبني خيار الجمع بين الاطراف العراقية بعيدا عن حالة التوتر.

وينبغي الاشارة هنا الى ان الدبلوماسية العراقية وهي جزء من توجه سياسي استراتيجي شامل عملت على ان تصل تركيا الى قناعات بأهمية التوفيق بسياستها بين الطموحات الكردية ومصالحها الامنية عبر شراكات وانغماس سياسي والابتعاد عن التلويح في مراحل معينة بالقوة

والتهديد في ظل اتجاهات مرحلية تصل فيها العلاقات بين الحكومة المركزية وتركيا والاقليم الى تقاطعات ينبغي تغليب المصالح العليا فيها . وعلى المستوى السياسي ايضا فان العراق سعى جاهدا عبر وسائل متعددة الى افهام تركيا بأهمية ادراك تطورات المرحلة الجديدة وحساب المصالح بطريقة مغايرة عن السابق وكذلك التحديات الراهنة والمستقبلية اي التعاطي مع الملف العراقي بطريقة مغايرة ، وبخاصة ما يتعلق بموضوع المياه والاكراد [20].

2- المستوى الاقتصادي

تتركز استراتيجية العراق على ان يكون الدور التركي في الاقتصاد العراقي كبيرا ومميزا كمزود بالمنتجات ومصدر آمن للمياه ومستهلك للنفط العراقي وممر لعبور صادرات العراق النفطية الى البحر الابيض وهذا من خلال التعاون وعقد الاتفاقات لضمان استمرار الاستفادة من خطوط البترول والطاقة، حيث تمر العديد من خطوط البترول والغاز إلى تركيا عبر العراق. كما ان احتياطيات البترول والغاز، الموجودة في العراق تمثل احدى اهم العوامل التي تدفع بتركيا للتوجه اقتصاديا نحو العراق. وتدرك تركيا وجود إمكانيات استثمارية هائلة في بناء وتعمير العراق، حيث يعانى الهيكل الاقتصادي العراقي من اختلالات متجذرة وبنيوية نظرا لاعتماده بشكل كبير على الصادرات النفطية، وضعف في قطاع الصناعة والزراعة، وهشاشة البنية التحتية، وضعف وقلة خبرة القطاع الخاص مما يشكل فرصة هائلة للاستثمارات التركية في جميع المجالات، خاصة الطاقة والتشييد والبناء، بالإضافة إلى الصادرات للمنسوجات والأغذية ومواد البناء. وهو ما يتوافق مع توافر الأموال، نتيجة لصادرات النفط الوفيرة [21].

ويحتاج العراق إلى مزيد من الاستثمارات والمشاريع الاستراتيجية. لذا فان تركيا تجد ان العراق يمثل ارض خصبة ليكمن الاستثمار فيها وبالفعل فان الشركات الاستثمارية التركية وجدت ضالتها في اقليم كردستان واسست مجموعة شركات تركية كارتل اقتصادي مهيمن على معظم مجالات الاستثمار في الاقليم .

3- المستوى الامني

وبالانتقال الى المستوى الامني فان الاستراتيجية العراقية في هذا الجانب تستند الى قياس احتمالات وردود الفعل الممكنة تجاه المخاوف التركية الفعلية المتولدة عن احتمالات قيام دولة كردية مستقلة في شمال العراق او تنامي الدور السياسي لإقليم كردستان اذا برز هذا الاحتمال بشكل جلي اكثر من اي وقت بالتزامن مع وجود توجه عالمي للاعتراف بسياسة الهويات والدعوات

العالمية بالديمقراطية وحقوق الانسان وحق تقرير المصير ، لذا كان الاهتمام العراقي منصبا نحو التحرك للحيلولة دون تفاقم حالة التشرذم السياسي في المشهد العراقي والدفع باتجاه منع الانقسامات السياسية التي تمثل حافزا ضئيلا للأكراد بالاستمرار في توجه معين مع هذا الهاجس الامني الذي يربك مسار العلاقات الثنائية . لذا فان الملاحظ ان الحكومة المركزية تتوجه صوب تركيا بخطاب واقعي وان كان نابعا من ضرورات مرحلية وضعف استناده لا رضية صلبة داخلية ودعم سياسي الى الحد من تأثيرات المواقف الكردية في الشأن الامني التركي ومحاولة افهام القيادات التركية بأهمية ان يكون الحوار مع حكومة الاقليم حول القضايا الامنية عبر المركز وبدرجة اخرى التنسيق بين الاطراف الثلاثة من اجل احتواء اي تصعيد.

وتتجلى الخيارات الاستراتيجية بوضوح امام صانع القرار العراقي بهذا الشأن من خلال امكانية الميل واتخاذ موقف صلب يطالب بوقف التهديد والتحرك التركي المنفرد ضد حزب العمال الكردستاني على سبيل المثال والتحرك نحو تركيا بدرجة اقل من المرونة التي يمكن ان تفسر على انها عنصر ضعف داخلي عراقي . او تغليب لغة التفاهم والمصالح والضمانات واللجوء الى القوة الناعمة والتنسيق المشترك لإبعاد الخطر الامني عن الطرفين . وهذا ما تسعى اليه تركيا الا انها ترى من جانب اخر إنه ينبغي ان يمتزج فيه فعل القوة الصلبة بالناعمة لإنتاج محدد يحاكي الطريقة التي تتحرك بها الاطراف .وهنا لابد ان نذكر باستمرار بان مدخلات الوضع العراقي وما نتج عن حالة الانقسام والتشرذم السياسي الداخلي وضعف الاداء الخارجي تبقى السبب الرئيس في قصور اداء السياسة العراقية وضبابية التوجه الاستراتيجي وعنصر قلق مستمر لباقي الاطراف الاقليمية .

كما ان موضوعة المياه وحصص العراق فيها تعد من الاولويات الامنية والاستراتيجية التي يمكن ان تمارس عبرها تركيا دور مهم في الشأن العراقي لذا فان الرؤية العراقية تميل نحو اهمية ان يكون هناك تفاهم بعيد المدى حول قضايا المياه والحصص المائية وان لا يكون مصدر قلق مستمر للعراق . وبعبارة ادق فان التحرك الاستراتيجي العراقي فيما يتعلق بموضوع المياه مع تركيا يستند الى وجود ضرورة ملحة للوصول الى توافقات سياسية بثمن اقتصادي امني يمكن ان يكون عامل جذب للأتراك من اجل التقليل او تأجيل اندفاعهم نحو استخدام ورقة المياه للتلويح بها في العلاقات مع العراق . في [22].

وكحال استراتيجيات الدول الاخرى فينبغي ان تتحرك الاستراتيجية العراقية من عناصر البقاء والديمومة والإدراك التاريخي والجغرافي وهما معطيان ثابتان لدى الدولة والمجتمع ويمثلان مركزاً لكل مقاربة إستراتيجية.والرؤية الإستراتيجية الشاملة تقوم على الجمع بين تحليل كل من العمق التاريخي القادر على إقامة الارتباط بين الماضي – الحاضر – المستقبل، وبين تحليل العمق الجغرافي القادرٌ على إقامة تواصلية سليمة بين المقاييس الداخلية – والإقليمية – والدولية وكذلك الظهور بموقف الحيادية العقلانية والدقة والاستمرار في ادامة المواقف[23] وفي هذا الشأن فإن العناصر الجيوثقافية والجيوسياسية والجيواقتصادية التي تُشكل أرضية العمق الاستراتيجي لدولة ما تكتسب أهميتها في تشكيل هذه الرؤية. واستنادا الى هذه المعطيات فان العراق اصبح نقطة ارتكاز ضمن اطار التحرك الاستراتيجي التركي من منطلق تطابق الابعاد والعناصر السابقة الذكر مع الرؤية التركية اليه. ويمكن توصيف فلسفة التحرك الاستراتيجي العراقي ازاء تركيا كامتداد لفهم صانع القرار العراقي لمستقبل قوة العراق واستعادة مكانته الاقليمية كونه يرتبط بدرجة عالية بمدى تحقيقه لمكاسب سياسية مع جيرانه المؤثرين في رسم ملامح بنيته الجديدة وكذلك ادراك العراق لقيمته المكانية،والبحث عن التفعيل الافضل لوضعه الجيواستراتيجى ضمن انساق فاعلة تكسبه الدور المؤثر في السياسة العالمية بشكل عام والسياسات الاقليمية المحيطة بشكل خاص . ويضع العراق تركيا ضمن نطاق الدول التي ينبغي ان تؤسس علاقاته معها على مرتكزات المصالح وليس الضغوط والابتزاز والتدخل وبالتالي الظهور بمظهر القوة والفاعلية السياسية من خلال العلاقات الجيدة مع الجميع وهذا ان تحقق يمنح السياسة الخارجية العراقية قدرة استثنائية على المناورة .

وتتحدد مرتكزات اساسية للتحرك في هذا المجال تنطلق من محددات مثلت مجتمعة بيئة التفاعل العراقي مع ملف السياسة التركية ، ويدرك العراق جيدا ان الولايات المتحدة لن تتمكن من اعادة هندسة الاوضاع في المنطقة دون الحاجة لدور عراقي مؤثر لذا فان صانع القرار العراقي وكاستجابة للإدراك الواقعي لطبيعة الوضع الاقليمي ينبغي ان يحاكي هذه المعطيات بتحرك يوازن من خلاله بين مصالح بلاده العليا والمتمثلة بالأمن والاقتصاد والعلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية والافادة من علاقاتها مع تركيا ليكون العراق طرفا مساهما في صياغة الية التوازن وتوزيع الادوار والتفاعل الجارية بين الاطراف كافة . وبرز هذا التطبيق في التوجه الاستراتيجي العراقي صوب تركيا على شكل سعي العراق نحو درء تأثيرات ارتباك الملف الامني في جنوب شرق تركيا من خلال تهدئة التصعيد الكردي من قبل حزب العمال الكردستاني والتعامل معه على وفق

مبدأ عدم المس بالأمن التركي وكذلك المساومة بهذه الورقة للحصول على تعامل تركي سياسي بدرجة من المرونة والتعاون. وكذلك ارسال رسالة تحد من تداعيات ملف حزب العمال دون عزل المركز في الحوار مع اقليم كردستان .[24].

ويمكن تحديد بيئة التحرك الاستراتيجي العراقي ازاء تركيا من خلال التوجه نحو الخروج من دائرة التبعية للسياسة الامريكية وتأكيد المكانة الاقليمية ودور العراق كلاعب قوى مستقل الى جانب التوجه نحو احداث حالة توازن بواسطة الدور التركي للأطراف الاخرى كون تركيا طرفا اقليميا بواجهة اسلامية لها نفوذ داخل تركيبة المكونات العراقية،وكذلك توظيف حاجة تركيا لتحقيق مصالحها في العراق وبالتالي توليف هذه المصالح المدركة مع مصالح عربية ودولية وتمكين تركيا من احتلال مساحة جيوسياسية مسيطر عليها للمساهمة في مساعدة العراق في الخروج من تأثيرات الفوضى [25].

وتميل الاستراتيجية العراقية بالاستناد الى حسابات المكانة والربح والخسارة والمصالح والتحالف مع الولايات المتحدة الامريكية نحو التصرف طبقا لمقتضيات الاوضاع والمعطيات على الارض ففي الوقت الذي دأب فيه العراق على ازالة مخاوف تركيا من مشروع الفدرالية يلاحظ ان التطمينات العراقية جاءت متشابكة مع تقديم مغريات اقتصادية من شأنها ان تفند المخاوف والتداعيات المستقبلية عبر اليات تفاهم منهجي بين البلدين وحكومة الاقليم من اجل كسب الجانب التركي والاسهام في بقاء وديمومة واستمرار العملية السياسية القائمة أصلا على مبدأ المحاصصة والتوافقات بين مكونات النسيج الاجتماعي العراقي. وذلك جذب تركيا لتؤدي دورفي اقناع هذه المكونات بأنها تقف بمسافة متساوية من الجميع الأمر الذي يمهد لها لاحقا أرضية مقبولة للتحرك بانسيابية في تضاريس الخارطة السياسية العراقية المعقدة .وفي ظل هذه المعطيات يمكن تلخيص ابرز توجهات الاستراتيجية العراقية ازاء تركيا بما يلي:

الحفاظ على علاقات متينة مع تركيا تشمل شتى المجالات والمساهمة في ان يكون العراق دولة موحدة مع حكومة مركزية قادرة على ادارة البلاد وتحافظ على الاوضاع القائمة بالتنسيق الامني والاقتصادي والاستراتيجي مع اقليم كردستان. وهنا لابد ان نركز على نقطة مهمة تتمثل بان الحكومة العراقية المركزية تسعى الى ان يكون الثقل التركي منسجما مع توجهاتها في بقاء العراق موحدا من خلال صد التوجهات الانفصالية الكردية ، وهنا فان المصالح والاهداف تشترك بضرورة بقاء العراق موحدا بعيدا عن تداعيات الفوضى والطائفية ودعوات الانفصال .

كما ان للنفط أهمية كبرى في استراتيجية العراق حيال تركيا، حيث يمثل النفط ورقة رابحة بيد العراق تجاه ما تملكه تركيا من امكانيات مساومة في الشأن العراقي . وهنا لابد ان يستغل العراق الحاجة التركية لاستمرارية تدفق نفطه عبر خط نفط جيهان كركوك الذي يوفّر لتركيا موارد دخل هامة.

وبعد ان اصبح للعراق اهمية اقتصادية كبيرة في الاستراتيجية التركية انطلاقا من المصالح النفطية والتبادل التجاري وبخاصة توجهات الاستثمار فان ابعاد الاستراتيجيتين العراقية والتركية قد وصلتا الى نوع من التكامل في بعض النقاط وبذلك يكون الطرفان قد حققا نسبة من الفعل الاستراتيجي المثمر في العمق الاستراتيجي المتبادل .

الخـــاتـــمـــة

بهذه الصورة المقاربة يمكن ان نتلمس معالم الاستراتيجية العراقية ازاء تركيا والتي تدخل عوامل عديدة في صياغتها وبلورة ملامحها وهيكليتها .فتركيا ومكانتها وحجم تأثيرها في الشأن العراقي يتطلب التعامل معها عبر آليات قيادة محددة تستند الى عوامل القوة والاقتدار والموارد والمساومات من اجل بناء علاقات مستقرة اساسها التكافؤ وحسن الجوار.

وعلى وفق معطيات الوضع الراهن وتداعياتها والتطورات المستقبلية والادوار الدولية والاقليمية سوف تتحدد طبيعة الاستراتيجية العراقية تجاه تركيا بالاستناد الى رؤى وتكتيكات مرحلية تنسجم وتحاكي البيئة الراهنة وبعدها المستقبلي، لتكون صورة لاستراتيجية قومية شاملة تتضمن استراتيجيات فرعية للتعامل مع كل حدث . وبالنسبة للعراق ايضا فان عدة محددات تتحكم بصياغة التصور الاستراتيجي تجاه تركيا تنبع هذه المحددات من الموقع وملفات التأثير واوراق الضغط والمكاسب والاقتصاد والامن وغيرها من الامور. ولابد ان يستخدم العراق كل امكانياته من اجل بناء ارضية صلبة لمسار سياسته الخارجية وبالتحديد ازاء تركيا كي يكون قادرا على منح التفكير الاستراتيجي المرتسم في الذهنية العراقية بعدا منطقيا متاحا للتطبيق في ظل بيئة اقليمية متشابكة وغير مستقرة .

وهنا ينبغي الاشارة الى عدة استنتاجات تتلخص عن هذه الدراسة لعل الاهم منها ان التحرك الاستراتيجي العراقي نحو تركيا ينطلق من مدركات واقعية لطبيعة المرحلة الراهنة ومسار العلاقات التي تمر بها المنطقة ، من جهة التغيير النسبي في الواقع العراقي وعلاقات الاخير بدول الجوار ، ومن جهة خضوع الدور التركي الإقليمي لتحليلات جديدة في ضوءِ التأثر بالأحداث العابرة من دول الجوار في بعدها الامني على وجه الخصوص كما لابد من التأكيد على ضرورة ان ينبع التفكير الاستراتيجي العراقي صوب تركيا من ادراك ومحاكاة طبيعة الذهنية التركية وطموحاتها في البروز كقوة اقليمية مؤثرة بالقدر الذي يخدم مصالح العراق في هذا الاتجاه. كما ينبغي على الاستراتيجية العراقية ان تتحرك من مخرجات المزج بين الادراك للحقائق الجيوستراتيجية والبعد التاريخي وعمق العلاقات المشتركة. ومن الاستنتاجات المهمة في هذا الموضوع هي امكانية استفادة العراق من ما يملكه من مقومات لاسيما النفطية في صياغة علاقة اقتصادية متميزة مع تركيا . كما ان العراق يسعى الى استمرار حيادية تركيا فيما يتعلق بالشأن العراقي مما يسهم في الاستقرار الداخلي . الى جانب استمرار العلاقة مع الحكومة المركزية بعدها بوابة الحوار مع الاقليم وصيانة الوضع الراهن على اقل تقدير الى جانب ضمان بقاء النظرة التركية لوحدة العراق وسيادته بالقدر الذي يدفعها نحو الاسهام في استقراره وامنه.

قائمة المصادر والهوامش

1- لمى مضر الامارة ، الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة اطروحات دكتوراه 73، بيروت ، 2009 ، ص 41 وما بعدها ، كذلك ينظر لطيف القصاب، سياسة العراق الخارجية والاحترام الاستراتيجي، مركز المستقبل للدراسات ، http://mcsr.net/about/aboutus.html

2- مجموعة باحثين ، العلاقات العراقية التركية في ضوء فوز حزب العدالة والتنمية التركي، مركز الرافدين الدراسات والبحوث الاستراتيجية .

3- لانهاميريلاند،المسألة الكردية في تركيا ناشرون ، ١٩٩٨ ، عمان ، ص 45

4- د. مهند العزاوي، العراق بين التوازن الاستراتيجي والتهديدات الخارجية والداخلية (صراعالأجندات) ،العرب الاسبوعي ، السبت 31 / 10 / 2009

5- -ظافر محمد العجمي ، أثر الانسحاب الأميركي من العراق على دول الخليج، مركز الجزيرة للدراسات، http://www.aljazeera.net/NR/exeres/69980616-821A-4767-94D4-F080CEED9ED6.htm

6- علي حسين باكير ، انعكاسات الوضع العراقي على موازين القوى في المنطقة، اراء حول الخليج ، مركز الخليج للأبحاث ، العدد 73 ، اكتوبر 2010، ص 27

7- ياسر قطيشات ، تداعيات احتلال العراق على توازن القوى الإقليمي في منطقة الخليج،23 اذار ، 2006، http://yasser-qeteshat.maktoobblog.com/24714/ كذلك ينظر ،الحسان بو قنطار ، الأزمة العراقية- الأميركية والمواقف الدولية، مركز الجزيرة للدراسات، تحليلات سياسية ، http://www.aljazeera.net/NR/exeres/3AC2CAA6-3DBC-4E72-8BDB-D439F1F6FF10.htm

8- المصدر السابق

9- المصدر السابق

10- يمكن مراجعة ، احمد داوود اوغلو ،العمق الاستراتيجي_موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية ترجمة محمد جابر ثبجي وطارق عبد الجليل الدار العربية للعلوم ناشرون ، مركز الجزيرة للدراسات ، ط2 ، 2011، ص 473 ومابعدها ويمكن الاطلاع على تركيا والعمق الاستراتيجي قراءة في الرؤية الاستراتيجية لتركيا وبعدها الاقليمي ، مركز القاهرة للدراسات التركية ، ندوة افاق تركية ، القاهرة 2010

11- المصدر السابق

12- تركيا – العمق،الإستراتيجي"رحلة في عقل داوود اوغلو ://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/newsreports/islamic-world/126967-q--q-----2-2.html

13- علي الطالقاني ، الازمة التركية: اختبار جديد للسياسة العراقية، شبكة النبأ، 2007

14- المصدر نفسة

15- محمد نور الدين ، تركيا والعراق : خطوط حمر جديدة والتخلي عن سياسة التفرج http://www.siironline.org/alabwab/maqalat&mohaderat(12)/759.htm!

16- جراهام فولر ، الجمهورية التركية الجديدة – تركيا دولة محورية في العالم الاسلامي – دراسات مترجمة رقم 36 ط1،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2009 ، ص مصدر سابق 142كذلك ليلى نيقولا الرحباني، مستقبل العلاقات الاقليمية بعد انتهاء العمليات القتالية في العراق، مؤتمر الانسحاب الاميركي من العراق بيروت ،أيار 2009

17- المصدر السابق

18- جراهام فولر، مصدر سابق

19- نفس المصدر

20- عبدالله عرفان، الاقتصاد في السياسة التركية تجاه كردستان، http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=362587

21- جراهام فولر ، مصدر سبق ذكره ، ص146

22- عبد الله عرفان ، مصدر سابق

23- هنري ح. باركي طريق لا نهاية له: تحسين العلاقات الأميركية–التركية «، في أصدقاء يحتاجون إلى بعضهم البعض: تركيا والولايات المتحدة بعد ١١ سبتمبر/أيلول، تحرير نورتونأبراموفيتشنيويورك:مؤسسة القرن، ٢٠٠٣، ص 167 النسخة الالكترونية).

24- مثنى فائق، المشاهد المستقبلية للسياسة التركية تجاه العراق، الحوار المتمدن ، العدد: 3003 – 13 / 5 / 2010.

25- المصدر السابق